صندوق الأمم المتحدة للسكان

الجمهورية اليمنية

رئاسة الوزراء
المجلس الوطني للسكان
الأمانة العامة

تعزيز الشراكة لتنفيذ الأهداف السكانية للتنمية المستدامة

حالة سكان اليمن 2020

UNFPA

صندوق الأمم المتحدة للسكان

المجلس الوطني للسكان
NATIONAL POPULATION COUNCIL
Technical Secretariat
الأمانة العامة

الجمهورية اليمنية

رئاسة الوزراء
المجلس الوطني للسكان
الأمانة العامة

تعزيز الشراكة لتنفيذ الأهداف السكانية للتنمية المستدامة

حالة سكان اليمن 2020

فريق العمل

إشـراف

د / أحمد علي بورجي

الأمـين العــام

فريق عمل التقرير:

أ/ مطهر أحمد زباره	الأمين العام المساعد
عبد الملك علي شرف الدين	مدير عام التخطيط وتنمية والموارد
مجاهد أحمد الشعب	مدير عام الإعلام والتوعية السكانية
جواد محمد الشيباني	مدير عام الدراسات والبحوث
حسين محمد أبو طالب	مدير عام مكتب الأمين العام

محتوى التقرير

المقدمة..... 5

الجزء الأول: الأوضاع السكانية للعام 2020..... 6

الجزء الثاني: الشراكة: في العمل السكاني بين الماضي

والحاضر والتطلع وتوجهات المستقبل..... 18

الجزء الثالث: ملخص دراسة القدرات المؤسسية في اليمن

لتحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف

السكانية للتنمية المستدامة 33

الجزء الرابع: ملخص تقرير حالة سكان العالم 2020م (ضـد

إرادتي ... تحــدي الممارسات التي تضر بالنساء والفتيات

وتقوض المساواة)..... 41

المراجع..... 52

المقـــدمـــة

تصدر الأمـانة العامـة للمجلس الوطني للسكان كل عام تقريراً عن حالة سكان اليمن يتضمن عدداً من المواضيع السكانية، ويركز التقرير في كل عام على إحدى القضايا السكانية المرتبطة إرتباطاً وثيقاً بأهداف التنمية المستدامـة ومؤشـراتها السكـانية.

ويركز تقرير هذا العام على موضوع الشراكة وأهميتها في العمل السكاني كونه (أي العمل السكاني) يتطلب شراكة قوية وتنسيق وتكامل بين جميع الجهات ذات العلاقة، فالقضية السكانية ذات جوانب متعددة ولا يقتصر تحقيق أهدافها على جهة بعينها بل تتطلب تحقيق أقصى درجات التعاون والتكامل والتنسيق (الشراكة) بين مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية والمنظمات المانحة.

ويسر الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان أن تضع بين يدي المهتمين والمتابعين والشركاء في العمل السكاني هذا التقرير لحالة سكان اليمن لعام 2020م تحت عنوان (تعزيز الشراكة لتنفيذ الأهداف السكانية للتنمية المستدامة)، والذي تضمن أربعة أجزاء:

يتطـرق الجـزء الأول للأوضـاع السكـانية في بلادنا وتأثير الحرب والحصـار عليها وكذا تأثير فيروس كورونا (COVID- 19) وأيضاً الآثار المترتبة على الفيضانات والسيول.

ويتضمـن الجـزء الثاني الموضـوع الرئيسي للتقرير وهو موضوع الشراكة (مفهومها – أهميتها – تاريخها – تطلعات المستقبلية)، من أجل تعزيزها للنهوض بالعمل السكاني نحو تحقيق الأهـداف السكانية للتنمية المستدامة.

فيما يحتوي الجزء الثالث على ملخصاً لنتائج الدراسة التي أجرتها الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان هذا العام حـول القـدرات المؤسسية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ويتضمن الجزء الرابع والأخير ملخصاً موجزاً عن تقرير حاله سكان العالم لعام 2020م الذي أصدره صندوق الأمم المتحدة للسكان هذا العام تحت عنوان (ضد إرادتي .. تحدي الممارسات التي تضر بالنساء والفتيات وتقوّض المساواة) لإتاحة الفرصة للمتابعين والمهتمين للإطلاع على ذلك التقرير.

ونأمل أن تستقر الأوضاع في بلادنا ويتوقف الحصار لنتمكن من الدفع بالعمل السكـاني وتعزيز الشراكـة مـع جميع الشركـاء مـن أجل تحقيق ما نصبو إليه جميعاً من تطوير وإزدهار لبلادنا الحبيبة.

والله الموفق ،،

الأمانة العامة

للمجلس الوطني للسكان

الجزء الأول:
الأوضاع السكانية لعام 2020م

الجزء الأول: الأوضاع السكانية لعام 2020م

شهدت اليمن خلال هذا العام 2020م حدثين هامين لهما ارتباطاً مباشراً بالأوضاع السكانية والصحية والاجتماعية والاقتصادية، الحدث الأول كان وافدا من خارج حدود البلاد حيث ظهر في الصين في شهر ديسمبر 2019م ،ويتمثل في وباء كورونا (COVID-19)، الذي اجتاح معظم دول العالم ومن بينها اليمن، هذه الجائحة الصحية حسب توصيف منظمة الصحة العالمية كان تأثيرها السلبي عميقاً ليس على الجانب السكاني فحسب بل على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والخدمات العامة وحركة السكان بين الدول والتنقل الداخلي وداخل المجتمعات المحلية. أما الحدث الهام الثاني الذي شهدته اليمن كحالة استثنائية هذا العام منذ عشرات السنين فهو هطول امطار غزيرة أدت الى فيضانات وسيول غمرت العديد من المناطق وأدت الى أضرار بشرية في الممتلكات والمساكن كما ادت الى نزوح سكان بعض المناطق من اماكن سكنهم الاصلية.

سيتم تناول هذين الحدثين في هذا الجزء من تقرير الاوضاع السكانية في اليمن 2020م الى جانب عناصر اخرى تتعلق بالأوضاع السكانية ومؤشراتها خلال هذا العام.

بعض المؤشرات السكانية 2020م:

نظراً للظروف الاستثنائية والصعبة التي تعيشها البلاد نتيجة للحرب والحصار المفروض عليها منذ عام 2015م، فإنه يصعب الحصول على البيانات الحديثة حول الأوضاع السكانية والصحية، وما يمكن ان نقدمه هنا هي إما تقديرات على ضوء الإسقاطات السكانية التي أعدتها الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء 2010م، أو مما تنشره بعض المؤسسات الحكومية والدولية من تقديرات حول الاوضاع الإنسانية والمؤشرات السكانية أو أوضاع بعض القطاعات الهامة الرئيسية كالصحة والتعليم.

توضح بيانات الإسقاطات السكانية أن عدد سكان اليمن بلغ في منتصف عام 2020م عام حوالي 30.8 مليون نسمة بزيادة قدرها حوالي 11 مليون نسمة خلال 16 عام، أي منذ آخر تعداد تم تنفيذه في البلاد، ورغم الانخفاض النسبي لمعدل النمو السكاني الذي انخفض من حوالي من 3.1 ٪ عام 2004 الى 2.8 ٪ عام 2013 حسب نتائج المسح الديموغرافي اليمني عام 2013م، إلا أن هذه الزيادة لا زالت

في مستوى مرتفع مقارنة مع العديد من البلدان العربية. وما يجب الاشارة اليه أن اليمن قد شهدت أحداثاً جسيمةً منذ العام 2015م نتيجة للحرب والحصار. وبالتأكيد أن لهذا الوضع آثاراً سلبيةً عديدةً على الأوضاع والمؤشرات السكانية وللأسف أنه لا توجد مسوح أو أبحاث وبيانات ميدانية على مستوى البلاد تبين التدهور في تلك المؤشرات، والإعتماد على التقديرات لبعض المؤسسات او القطاعات وكذلك بعض المنظمات الدولية كما سنلاحظه فيما يلي:

معدل وفيات الاطفال حديثي الولادة: بلغ هذا المعدل 26 حالة وفاة لكل ألف مولود حي بحسب المسح الصحي الديموغرافي 2013، وارتفع ليصل إلى 27 حالة وفاة لكل الف مولود 2019 بسبب العديد من الاسباب منها ضعف الرعاية الصحية حسب تقديرات وزارة الصحة العامة والسكان - صنعاء، كما تشير بيانات وزارة الصحة أن 22 مولوداً يموتون قبل بلوغهم 27 يوم من أصل الف ولادة.

وفيات الامهات واوضاعهن الصحية: تبين تقارير وزارة الصحة العامة والسكان أن هناك 10 أمهات تموت يوميا لأسباب لها علاقة بمضاعفات الحمل والولادة خلال الاربع السنوات السابقة، كما يلاحظ أن مؤشر نسبة وفيات الامهات قد ارتفاع بشكل كبير حيث كان 148 وفاة لكل 100 ألف ولادة حية في عام 2013 وارتفع إلى 235 حالة وفاة لكل 100 ألف في عام 2017 [1] والى أكثر من 500 وفاة لكل 100 ألف ولادة حية في عامي 2019، 2020 [2].

كما تبين التقارير الصحية أن هناك ما يقارب من 520،000 أمراه يعانين من مشاكل صحية، وما يقارب 87،000 من الحوامل مصابات بمضاعفات تهدد حياتهن، وحوالي 1.1 مليون من النساء الحوامل والمرضعات يعانين من سوء التغذية [3].

شكل رقم (1) معدل وفيات الامهات لتفترة 2013 - 2020

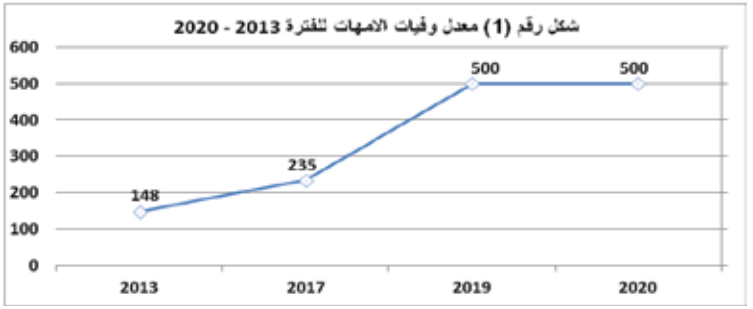

1 صندوق الامم المتحدة للسكان، Yemen – Overview.
2 الحاضري يوسف، أثر الحصار على القطاع الصحي وماهي واجباتنا، العام بدون.
3 وزارة الصحة العامة والسكان، أبرز الاثار المترتبة على الحصار خلال 4 أعوام على القطاع الصحي، 2019.

تداعيات فيروس كـــورونا (كـــوفيد- 19) على الأوضاع الاقتصادية والانسانية:

في أواخر عام 2019ظهر فايروس كورونا المُستجد في مقاطعة ووهان الصينية ثم ما لبث أن انتشر وتفشى في جميع دول العالم في مطلع العام 2020م، ولا يزال ينتشر بسرعة كبيرة والذي بات يهدد دول العالم ويهدد الحياة الانسانية، ولم يتم اكتشاف أي علاج فعال حتى الآن، وهذا ما دفع منظمة الصحة العالمية في الحادي عشر من مارس لعام 2020 إلى تصنيف الفيروس بانه جائحة عالمية[4]، حيث اصاب على المستوى العالمي ما يقارب 25.521،984 نسمة حتى تاريخ 30 أغسطس 2020م، وعلى

المصدر: الأمم المتحدة، اليمن فيروس كورونا المستجد (كوفي19-) لمحة انسانية حول التأهب والاستجابة

4 منظمة العمل العربية، تقرير تداعيات محتملة لفيروس كورونا المستحدث على الدول العربية والبات المواجهة المقترحة وانعكاساتها على اسواق العمل العربية، ص1، 2020م.

المستوى الوطني بلغت عدد الاصابات المؤكدة بفيروس كرونا (كوفيد – 19) والتي تم الابلاغ عنها حتى 23 أغسطس 1916 حالة إصابة تشمل 529 وفاة مرتبطة بالمرض وتعافى 1090 شخص

(كما يوضحه الشكل رقم (3)، وتبين الارقام ان الرجال يشكلون 74 ٪ من جميع الحالات المبلغ عنها، وكانت اغلب الحالات المصابة بين الاشخاص الذين تبلغ اعمارهم 45 عاماً وما فوق. أما الإصابات على مستوى المحافظات فان محافظة حضرموت تمثل أعلى المحافظات في عدد حالات الإصابة المؤكدة المبلغ عنها والتي بلغت 820 حالة منها 252 حالة وفاة و362 حالة

الشكل رقم (3)

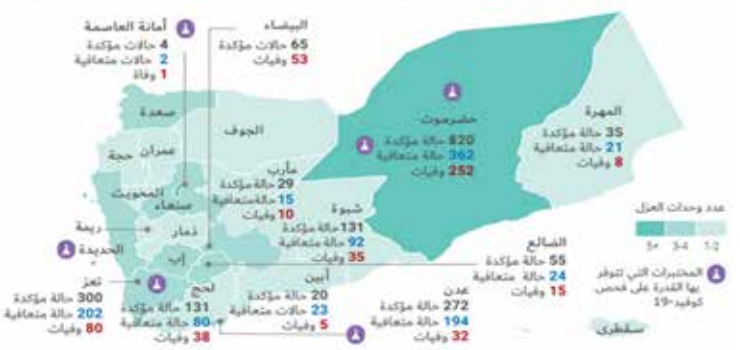

المصدر: الامم المتحدة، اليمن فيروس كورونا المستجد (كوفي19-) لمحة انسانية حول التأهب والاستجابة، ص1 ، 16 أغسطس 2020م.

تعافي، تليها محافظة تعز 300حالة منها 80 حالة وفاة و 200 حالة تعافي والبقية حالات متفرقة على مستوى أمانة العاصمة وبقية محافظات الجمهورية كما يبينه الشكل التالي، وما يجب الإشارة اليه هنا أن المؤشرات لا تزال توحي باستمرار انتشار هذا الفيروس، وبأن عدد الحالات المؤكدة والوفيات التي تم الإعلان عنها رسمياً أقل من الأعداد الفعلية ويُعزى ذلك إلى الافتقار إلى مرافق الفحص والتقارير الرسمية وتأخر الأشخاص في الحصول على العلاج بسبب الخوف من الوصم بالإضافة الى الصعوبات التي تتعلق بالوصول إلى المراكز العلاجية.

أثر فيروس كورونا على الاوضاع الاقتصادية والانسانية:

مما لا شك فيه أن الأوضاع الإنسانية في

بلادنا قد وصلت إلى نقطة حرجة متأثرة بتداعيات الحرب والحصار، وزاد الامر سوءاً انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19) الذي كان له تأثير كبير على بعض الجوانب والمتمثلة بالآتي:-

الجانب الاقتصادي: تشير البيانات أن هناك تراجعاً في تدفق التحويلات المالية من المهاجرين في الخارج إلى اليمن بشكل كبير، نتيجةً للركود الاقتصادي الذي أصيبت به الكثير من دول الاغتراب، الأمر الذي أدى إلى حرمان العديد من الأسر التي تعيش على التحويلات من الخارج، وهذا سيزيد من عدد السكان المحتاجين إلى المساعدات، كما أحدث الفيروس انخفاضاً في الايرادات الحكومية والناجم عن تراجع الضرائب والجمارك نتيجة تراجع الإنتاج وانخفاض حجم التجارة والاعمال ومن جانب آخر زيادة النفقات العامة اللازمة لمواجهة الفيروس أو الوقاية منه[5]. كما تأثرت وبشكل كبير المساعدات الإنسانية المقدمة للبلاد نتيجة ترحيل الامم المتحدة لأكثر من نصف موظفيها الأجانب من اليمن في منتصف مايو خوفاً من انتشار فيروس كورونا، إلا أن مكاتبها استمرت في العمل في حدودها الدنيا معتمدة على الموظفين المحليين العاملين فيها.

الجانب التعليمي: أغلقت المؤسسات التعليمية أبوابها ضمن الاستجابة لمواجهة الجائحة في أوائل مارس/ آذار 2020 للحد من انتشار الفيروس، وأُجلت الاختبارات النهائية لجميع المراحل الدراسية بما فيها امتحانات

5 نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية العدد 47 ص 10

الشهادتين العامتين الأساسية والثانوية، والتي كان متوقع إجراءها في نهاية شهر يونيو/حزيران وأُجريت الإمتحانات في شهر اغسطس 2020م في المحافظات الشمالية، في حين تم إلغائها لجميع المراحل الدراسية في المحافظات الجنوبية.

الجانب الصحي : كما ذكرنا سابقا ان فيروس كورونا قد ادى الى حوالي 529 حالة وفاة، وأثّر انتشار هذا الوباء سلباً على تقديم الخدمات الصحية الأخرى ومنها الخدمات المتعلقة بالأم والطفل والصحة الإنجابية، وقد تعطلت الكثير من المراكز الصحية عن

تقديم الخدمات الصحية نظرا لانشغال المنظمات الداعمة والجهات العاملة في المجال الصحي في التصدي لفيروس كورونا بالإضافة الى افتقار العاملين الصحيين لمستلزمات الحماية الشخصية التي تساعدهم على تقديم الخدمات الصحية بأمان، وعزوف النساء عن زيارة المراكز الصحية بسبب مخاوفهن من انتقال فيروس كورونا.

تأثير الامطار والسيول:

هطلت بحمد الله على البلاد أمطاراً غزيرةً خلال هذا العام وبشكل لم تشهده البلاد منذ سنوات، واستمرت الأمطار الغزيرة والسيول التي بدأت في منتصف شهر إبريل في جميع أنحاء الجمهورية حتى بداية شهر سبتمبر، وقد أدت هذه السيول إلى تضرر الطرقات والجسور وشبكات الكهرباء ولوثت المياه وقطعت سبل وصول آلاف الأشخاص إلى الخدمات الاساسية.

ومن اثار هذه السيول زيادة انتشار بعض الامراض المرتبطة بالمياه حيث تم تسجيل ما يزيد عن 110،000 حالة يشتبه إصابتها بالكوليرا في 290 مديرية من إجمالي مديريات اليمن البالغ عددها 333 منذ يناير 2020 مع زيادة المخاوف من تصاعد عدد الحالات[6] ، وتقدر عدد الأسر المتضررة حتى 30 أبريل 2020م بحوالي 21،240

6 منظمة أوتشا: اليمن السيول في المحافظات الجنوبية تقرير عاجل بالمستجدات / العدد 3 30أبريل 2020م.

أسرة (148،680) شخص جراء السيول في 13 محافظة منذ منتصف شهر أبريل ، كما بينت آخر المؤشرات التقديرية للمفوضية العامة للمهاجرين بتاريخ 21 أغسطس أن حوالي 300،000 شخص في اليمن خسروا منازلهم ومحاصيلهم وماشيتهم وممتلكاتهم الشخصية في الأشهر الثلاثة الماضية جراء السيول والفيضانات الشديدة ، كما بينت بيانات مصلحة الدفاع المدني في تاريخ 17 أغسطس 2020 أن الأمطار تسببت في وفاة 70 حالة منها 49 حادث غرق و10 وفيات نتيجة تهدم المنازل المتضررة و11 حالة وفاة نتيجة إنهيار الصخور، و13 إصابة موزعة على طفيفة ومتوسطة وبليغة. كما سجلت المصلحة 909 حالة ضرر مباشر منها 462 تهدم منازل و162 انهيار صخري وغرق 126 آلية، وانهيار سد واحد ، وجرف 56 كيلو متر مربع من الأراضي الزراعية، فيما لا تزال 6 مناطق معرضة للانهيار[7].

وتشمل المحافظات الأكثر تضرراً محافظات مأرب وعمران وحجة والحديدة وتعز ولحج وعدن وأبين، حيث تسببت الفيضانات بمقتل ما لا يقل عن 148 شخصاً في الشهرين الماضيين وحدهما. في حبابة، أدى الانهيار المفاجئ والكارثي لسد الرون إلى فيضان 250 ألف متر مكعب من المياه، وطال تأثير ذلك آلاف الأشخاص في مواقع النازحين داخلياً في التحسين وسوق الليل وأماكن أخرى[8]. وفي محافظة مأرب أدت الأمطار الغزيرة إلى تضرر 6286 أسرة بما فيهم 7 وفيات بينما أصيب ما لا يقل عن 250 شخص وتسببت الأمطار ايضا بأنهيار المنازل والحقت أضرار بالبنى التحتية مما جعل بعض الطرق مقطوعة في محافظة ريمة.

وفي أمانة العاصمة تسببت السيول بانقطاع الخدمات على نطاق واسع كما تضررت على الأقل 9146 أسرة على وجه الخصوص مدينة صنعاء القديمة وأغلبية أجزاء محافظة صنعاء بشدة جراء السيول، وتضررت ما يزيد عن 5130 أسرة في محافظة حجة وحدها حيث أبلغ شركاء العمل الإنساني عن حدوث أضرار بالغة لحقت المساكن الايوائية في مواقع النازحين فيها. وتضررت ما يقدر بنحو 4764 أسرة في مواقع النازحين في المحافظات الجنوبية بما فيهم 1812 في محافظة عدن، كما استمر انقطاع الكهرباء وهناك مخاطر متزايدة لانتشار الأمراض مثل الملاريا والكوليرا، وتضررت 1037 أسرة في محافظة أبين و 917 أسرة في محافظة تعز و770 أسرة في محافظة لحج وفي مدينة عدن كانت كريتر والمعلا أشد المناطق تضرراً[9] .

7 https://www.smc.gov.ye/archives/7320
8 https://www.unhcr.org/assets/img/unhcr-logo-AR.png
9 منظمة أوتشا: اليمن السيول في المحافظات الجنوبية تقرير عاجل

النزوح السكاني:

تشير تقديرات منظمة الأمم المتحدة للاجئين لعام 2017م أن ما يقارب من 3 ملايين شخص نزحوا من محل إقامتهم الأصلية نتيجة الحرب والصراع في اليمن مما شكل تقريبا 11 ٪ من سكان اليمن لعام 2017م، ويعيش ما يقارب من 73 ٪ منهم مع أسر مضيفة أو في مساكن مستأجرة مما يزيد الضغط على الموارد الشحيحة أصلاً، و 20 ٪ يعيشون في مراكز جماعية أو تجمعات مساكن عشوائية أو في مدارس حيث أن 27 ٪ من مدارس الجمهورية مستخدمة لإيواء النازحين. (وفق بيانات وزارة التربية والتعليم لعام 2020). وفي محافظة الحديدة ادت العمليات العسكرية في عام 2018 الى نزوح عدد كبير من هذه المحافظة سواءً إلى مناطق أخرى داخل المحافظة نفسها أو الى محافظات أخرى وقد قدرت مصادر الأمم المتحدة عدد النازحين من هذه المحافظة بـ 340 ألف نازح عام 2018.

كما حدث نزوح لبعض الاسر في بعض المحافظات التي حدثت فيها أمطاراً غزيرةً وفيضانات مدمرة في أبريل 2020 والتي تضرر كما ذكرنا سابقا ما يقارب 21240 أسرة (148680 شخصا) جراء السيول في 13 محافظة، حيث أدت إلى تدمير المساكن الإيوائية وألحقت أضراراً بالبنى التحتية وعطلت الخدمات، مما أدت إلى نزوح مئات الأسر من مساكنها إلى اماكن أكثر أماناً واستقراراً. كما تسببت جائحة كورونا في نزوح أعداداً كبيرةً من محافظة عدن والمناطق المحيطة بها الى المناطق المجاورة، وتشير تقديرات منظمة الهجرة الدولية إلى نزوح ما لا يقل عن 1592 أسرة[10] من عدن لخوفهم من الاصابة بالفيروس وضعف إمكانية الحصول على العلاج.

وقد مثلت حركة النزوح تحدياً كبيراً لمواجهة الاحتياجات الضرورية لهؤلاء النازحين من مأكل ومشرب ومسكن وخدمات صحية وتعليمية وغيرها ، خاصةً في ظل الأوضاع الراهنة التي يعيشها البلد، كما أن اتجاهات النزوح من محافظة إلى اخرى وخاصة إلى المدن الرئيسية قد يشكل اختلالاً في التوزيع السكاني بين الحضر والريف وكذلك بين المحافظات وخاصة أن اتجاهات النزوح كان في أغلبه إلى محافظات ذات حجم سكاني كبير أصلاً ، مثل أمانة العاصمة ،عمران ، ذمار، إب والتي تعاني من ضعف الموارد الطبيعية، ومن مشكلات بيئية أخرى، مما يضاعف من حجم المعاناة للنازحين وسكان المحافظات المستقبلة.

بالمستجدات / العدد 3 30أبريل 2020م.

10 منظمة أوتشا اليمن، تقرير أخر المستجدات الانسانية العدد 7 يوليو 2020م

الجزء الثاني:
الشراكة في العمل السكاني بين الماضي والحاضر والتطلع وتوجهات المستقبل

الجزء الثاني: الشراكة في العمل السكاني بين الماضي والحاضر والتطلع وتوجهات المستقبل

نبذة عن الشراكة (الخلفية - المفهوم - الأهمية):

يعتبر مصطلح الشراكة مفهوماً حديثاً نسبياً حيث يرجح ظهوره في أواسط ثمانينات القرن الماضي عندما استخدم لأول مرة في اليابان في الأعمال التجارية ثم انتقل إلى بلدان أمريكا وأوروبا ليستخدم في الجوانب الاقتصادية ليغطي بعدها مجالات متعددة أخري كالتربية ونحوها.

وقد جري تداول مفهوم الشراكة بين الجانب الحكومي والتكوينات المجتمعية المدنية والقطاع الخاص بشكل واسع لأول مرة اثناء فعاليات وبحوث المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي انعقد في القاهرة في العام 1994. ومنذ ذلك الوقت تردد هذا المفهوم في الكثير من الوثائق والمؤتمرات الدولية والإقليمية وعلى مستوي البلدان ذاتها.

ويعد مصطلح الشراكة من المفاهيم الحديثة في ادبيات العلوم الإنسانية والاجتماعية التي لم تحظ بتحديد قاطع في تعريفه كغيره من العديد من المفاهيم في هذا المجال، إلا أنه رغم ذلك (حداثته)، قد اغدي في الوقت الراهن من المصطلحات الأكثر استخداما وانتشاراً في معظم مناحي الحياة.

مفهوم الشراكة:

أنها تكوين علاقة تعاونية بين شريك أو أكثر (من الجهات الحكومية مع شريك أو أكثر من تكوينات اخري حكومية أو غير حكومية وتكوينات أخري كالمنظمات المحلية أو الخارجية أو القطاع الخاص) مرتكزةً على أساس أو أسس من الثقة والإحترام المتبادل بين طرفين أو الأطراف من أجل تحقيق أهداف أو غايات مشتركة، مع فهم كل طرف لدوره المناط به والمكمل لدور الطرف الآخر أو الأطراف الأخرى، في إطار تنموي واحد.

الأهمية:

تمثل الشراكة في عصرنا الحاضر خياراً استراتيجياً ومطلباً حيوياً في سياق التطورات والتحديث في العلاقات التنموية المختلفة وأصبحت سمةً جوهريةً في خطوات التنمية المستدامة.

إن الشراكة اليوم تهدف إلى تحقيق المصالح المشتركة أو الغايات المشتركة أو الغايات المنشودة والمتوقعة والمرتكزة على أوجه التعاون المشترك وفق رؤية وقيم ومخاطر ومنافع مشتركة قابلة للتطوير والتحديث والتغيير مع مرور الزمن.

وتعتبر الشراكة أداة أو وسيلة لتنظيم

The 23rd Board Meeting of
Partners in Population and Development
23ème Réunion du Conseil d'Administration de PPD

العلاقات واستمرارها بين الشركاء (طرفين او أكثر) والتي يتطلبها عدد من العوامل او الخصائص والمتمثلة في:

- التقارب والتعاون المشترك.
- الثقة المتبادلة.
- الحركة المشتركة في تحقيق الأهداف أو الغايات أو المصالح المشتركة.

الشراكة في بلادنا:

كانت الشراكة متعارف عليها ومتأصلة منذ القدم وتستخدم كأداة من التشارك والتعاون في أوجه ومجالات متعددة في مناحي الحياة ومن أهمها الجوانب الزراعية والاجتماعية، وكان يطلق على بعض هذه الشراكة او التعاون مسميات كالجمعية او التعاونية.

تطور الشراكة في الجوانب التنموية (الشراكة عبر الحركة التعاونية):

تعتبر الشراكة عبر الحركة التعاونية سمة من سمات العمل الجماعي التعاوني التشاركي والمجتمعي الفاعل في البلاد والرامية إلى تحقيق أهدافاً تنمويةً شاملةً ومستدامةً أسهمت في تحسين الحياة المعيشية للسكان وتقديم خدمات لهم في شتي المجالات التنموية والاجتماعية.

وقد تحول مفهوم الشراكة من المفهوم التقليدي غير المؤطر إلى المفهوم الحديث بعد قيام الثورة اليمنية في ستينات القرن الماضي، حيث ظهرت الجمعيات التعاونية، ومنظمات المجتمع المدني، والتعاونيات التي كانت لها دور كبير وبارز في العمل التنموي كشريك قوي وفاعل ومثمر إلى الجانب الحكومي وبإسهاماتٍ مجتمعيةٍ خالصة. وقد أصبح لهذه التعاونيات تكوينات مؤسسية منظمة، ونفذت العديد من المشاريع التنموية والاقتصادية الرائعة في العديد من المناطق وفي مختلف المجالات والتي كانت لها الأثر الكبير في التطوير والتنمية كشريك للجهد الحكومي خلال فترة السبعينات والثمانيات وحتى بعد الوحدة المباركة في العام 1990.

ومن أمثلة جهود الشراكة عبر الحركة التعاونية ما يلي:

قطاع التعليم: تم بناء وتجهيز أعداداً كبيرةً من المدارس في مختلف المناطق الحضرية والريفية، وتوفير المدرسين والكتب والمستلزمات المدرسية. وتوفير المأوى والمأكل والملبس للطلاب وتشجيع الطالبات على الالتحاق بالتعليم الأساسي والثانوي وما بعده.

القطاع الصحي: تم انشاء العديد من المراكز الصحية والمستوصفات وتجهيزها بالإمكانات البشرية والمادية التي تستلزمها، وتشجيع الكادر الطبي المدرب على العمل في المناطق الريفية وتقديم كافة التسهيلات التي تساعد على القيام بعملهم على أكمل وجه. وتم ادخال خدمات الوحدات الصحية المتنقلة الى المناطق النائية والتي يصعب توفير منشئات صحية ثابتة بها وكذا الاهتمام بالجانب الوقائي الى الجانب العلاجي عبر التوعية الصحية المتكاملة.

المياه والإصحاح البيئي: بُذلت جهوداً كبيرةً لتوفير المياه الصحية النقية من خلال حفر الآبار في بعض المناطق ونقل المياه وايصالها إلى المناطق المحرومة، وتم تشجيع السكان على استحداث خدمات الإصحاح البيئي لديها مثل شبكة المجاري الصحية وعمل بيارات في المناطق التي يصعب إقامة شبكة مجاري صحية فيها.

جانب الإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي والصناعي والحرفي: تم إقامة العديد من المشاريع في هذه الجوانب والتوسع فيها بما يهدف إلى تمكين السكان من توفير دخل مناسب لهم من هذه الأعمال واشراك المرأة في هذه الأعمال وفي أعمال التمكين والريادة.

البنى التحتية: تم شق العديد من الطرق لتسهيل وصول السكان الى أماكن الخدمات التعليمية والصحية وربط القرى والمدن ببعضها مما ساعد على إدخال المنتجات إلى الأسواق بسهولة ويسر، والتنقل إلى مواقع المبادرات والمشاريع التي تخدم السكان في مختلف المناطق.

وأصبح للشراكة عبر الحركة التعاونية الرائدة في بلادنا صداً كبيراً وسمعةً واسعةً على مستوى المنطقة وبلدان أخري في العالم، واعتبرت أنموذجاً متميزاً للتجارب الناجحة في الشراكة والتعاون وفي التطوير والتنمية أُشيد بها من قبل العديد من الدول، وأبدت منظمات دولية مثل اليونيسيف واليونسكو اهتماماً كبيراً وخاصاً بهذه التجربة الفريدة والمتميزة للحركة التعاونية التشاركية في التنمية الشاملة والمستدامة.

الشراكة في العمل السكاني:

يمكن القول أن الشراكة في العمل السكاني المؤطر بداء أو انتظم بعد إنشاء المجلس الوطني للسكان وأمانته العامة في العام 1992م والذي ضم العديد من الوزارات والجهات الحكومية وبعض منظمات المجتمع المدني ذات العلاقة بالعمل السكاني في إطار اول سياسة وطنية للسكان (لعام 1991) والتي

احتوت على اهدافاً سكانيةً تعالج القضايا السكانية التي تهم السكان في جوانب عدة من أبرزها التعليم والصحة بما في ذلك مكونات الصحة الإنجابية، والشباب، والمرأة في نواحيها المتمثلة بالتعزيز والتمكين والمساواة والإنصاف. وقد تمحورت الشراكة في استيعاب القضايا السكانية في الخطط السنوية للجهات والخطط التنموية الشاملة طويلة الاجل التي تبنتها وزارة التخطيط والتنمية سابقا والتعاون الدولي لاحقاً. وامتد إطار هذه الشراكة من الحيز المركزي للجهات في العاصمة ليغطي عدد كبير من المحافظات (بلغت حتى الان 16 محافظة) فيما عرف بلجان التنسيق السكانية في المحافظات والتي احتوت على الجهات الممثلة في المجلس الوطني مركزياً مضافاً اليها السلطة المحلية في كل محافظة.

وقد غطت مجالات التعاون والشراكة في هذه المرحلة وهي مرحلة ما قبل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المنعقد في العام 1994 في القاهرة الأهداف السكانية الوطنية الـ 13

عشر الموضحة في السياسة الوطنية للسكان لعام 1991، حيث وضع برنامج تنفيذي لهذه السياسية تتوافق مع خطة التنمية الشاملة للتنمية طويلة الاجل (الخطة الخمسية للتنمية).

وفي العام 2000 تم مراجعة وتحديث السياسة الوطنية للسكان لتستوعب المتغيرات الحاصلة في البلاد والمستجدات الدولية الناجمة عن اهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام 1994 والاهداف الألفية لعام 2000 وحتى 2015 والمقرة من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومن ضمنها بلادنا. حيث تم إصدار السياسة الوطنية للسكان للفترة 2001-2025م وبدأت مرحلة جديدة ومن الشراكة والتعاون المحلية والدولية من اجل تحقيق الأهداف السكانية الوطنية والالتزامات الدولية للأهداف السكانية الدولية وحتى العام 2015.

وفي إطار التعاون والشراكة بين المجلس الوطني للسكان وبين الجهات ذات العلاقة بالعمل السكاني:

- قامت وزارة التخطيط والتنمية بإدماج القضايا السكانية والأهداف السكانية في خطة التنمية الشاملة 2000-2005 المعروفة بخطة التنمية والتخفيف من الفقر

والخطط اللاحقة. وعلى نفس النهج تم الإدماج على مستوى الخطط القطاعية وخطط لجان التنسيق بالمحافظات.

- قامت وزارة التربية والتعليم بإدماج القضايا السكانية في مناهج التعليم (الأساسي- العام)، وتم إعداد مادة الثقافة السكانية (كمتطلب) تدرس في التعليم الجامعي (الحكومي) بالتعاون والشراكة مع وزارة التعليم العالي وجامعة صنعاء.
- وضعت الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان برامج عمل سكانية خماسية عكست فيها الأهداف السكانية الوطنية والدولية واشراك الجهات ذات العلاقة بالعمل السكاني في مراحلها التنفيذية، ووضعت برامج توعوية بالقضايا السكانية بالشراكة مع الجهات ذات العلاقة بالإعلام والتثقيف السكاني.
- قام الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون والشراكة مع المجلس الوطني للسكان بعمل الاسقاطات السكانية لعام 2010.

الشراكة الدولية (الخارجية)

انضمت بلادنا إلى منظمة الشركاء في السكان والتنمية (جنوب – جنوب) في عام 2003 المنبثقة عن مؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية لعام 1994، وأقامت علاقة تعاون وشراكة مع الدول الأعضاء في هذا التحالف لدول جنوب - جنوب والتي وصل عدد المنظمين فيه 27 دولة وفي مقدمتها الصين وتضم دول أخري مثل الهند وباكستان ومصر وتونس وجنوب افريقيا والمكسيك وبنغلادش والمغرب. وفي إطار هذه الشراكة تم الاستفادة من البرامج التدريبية والفعاليات المختلفة وتبادل الخبرات والتجارب في جوانب السكان والتنمية محلياً وخارجياً.

انضمت بلادنا ممثلة بالمجلس الوطني للسكان اى مجالس السكان العربية

Partners in Population and Development (PPD)
An Inter-Governmental Organization
Promoting South-South Cooperation

ومقرها القاهرة والتابعة لجامعة الدول العربية، حيث تستفيد بلادنا من البرامج التدريبية والفعاليات التي تقيمها الجامعة العربية في إطار المجالس العربية للسكان والتي تسهم في تعزيز التعاون والشراكة مع البلدان العربية في قضايا السكان والأهداف السكانية المحلية والدولية، وقد كانت اخر هذه الفعاليات المؤتمر الذي عقد في عمان - الأردن وقد نتج عن هذه الفعاليات والاجتماعات تشكيل المجلس العربي الأعلى للسكان.

العمل السكاني: أقام المجلس الوطني للسكان علاقة شراكة وتعاون وثيقة ودائمة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان منذ بداية التسعينات والذي يمثل الداعم الرئيسي لبرامج ومشاريع السكان والتنمية والأهداف السكانية العالمية مع مختلف دول العالم.

اقام الاتحاد الأوروبي علاقة شراكة وتعاون مع المجلس الوطني للسكان في تنفيذ برامج توعوية سكانية خلال الفترة من 2000م وحتى 2011م.

أقام الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز علاقة تعاون وشراكة مع المجلس الوطني للسكان لتنفيذ مكون التوعية السكانية لمكافحة الايدز في إطار الدعم المقدم لبلادنا لمكافحة السل والملاريا والإيدز.

واقع الشراكة (حالياً):

دخلت البلدان العربية والمنطقة برمتها بما فيها بلادنا مرحلة أزمات وصراعات سياسية ونزاعات مسلحة أثرت كثيراً على الأوضاع السكانية والعمل السكاني والتطور في مختلف المجالات ، وقد كان لهذه المتغيرات أثراً كبيراً على علاقات التعاون والشراكة بين القطاعات المختلفة من جهة ومع الجهات الدولية المانحة والداعمة لجهود التنمية الشاملة من جهة أخرى، بما في ذلك دعم الأنشطة المرتبطة بالعمل السكاني والسعي الى تحقيق الأهداف السكانية الوطنية والأهداف الدولية التي التزمت بها بلادنا كغيرها من دول العالم والتي تعتبر داعمةً للجهود الوطنية لمعالجة القضايا السكانية بمختلف مجالاتها وصورها والتي يمكن ان تحدث تحولات نحو تحسين الحياة المعيشية للسكان ورفاهيته . ولقد ظهرت خلال هذه المرحلة (منذ العام 2011 وحتى التاريخ) تحديات وصعوبات جمة من أبرزها:

عدم الاستقرار السياسي والصراع المسلح الذي أدي إلى إضعاف قدرات البلاد المادية والبشرية وتحمل أعباءً وضغوطاً كبيرةً على هذه الموارد التي تعتبر شحيحةً في الأساس لكون بلادنا تصنف من الدول الأقل نمواً والاشد فقراً في المنطقة، واستنفارها لتغطية المتطلبات الطارئة والاغاثية والإنسانية وفقدان مساعدات ودعم الجهات المانحة لعمليات التنمية الشاملة بما فيها البرامج والأنشطة السكانية وتحويلها للبرامج الإغاثية والإنسانية الطارئة. وقد اعتبرت المنظمات الدولية بما فيها منظمات الأمم المتحدة الوضع في البلاد بالكارثي الذي لم يشهد له التاريخ مثيل. هذا الوضع أثر على عمليات التعاون والشراكة في العمل السكاني على كافة المستويات بسبب النقص الحاد في الموارد والتي وصل الى مستوي متدني جداً (خاصة) خلال السنوات (الخمس) الماضية.

ضعف التنسيق: لقد أثر الوضع العام في البلاد على الأداء في مختلف الجهات وأضعف عوامل التواصل والتنسيق والتشاور في مختلف مناحي الحياة بما في ذلك الجوانب المرتبطة بالجهات التي لها ارتباط بالعمل السكاني وكان جلياً في المرحلة الراهنة، لذا أصبحت الجهات ذات العلاقة بالعمل السكاني تعمل بمعزل عن الجهات الأخرى وبعيدةً عن الجهة المعنية بالتنسيق بالعمل السكاني وهي الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان، لذا فإنه يتوجب تدارك هذا الضعف في التنسيق والعمل على وضع آليات لتطويره وتعزيزه في العمل المستقبلي والرفع به إلى المستويات المطلوبة التي تقوي الشراكة والتكامل والتعاون في العمل السكاني بغية تحقيق الأهداف السكانية المرجوة.

البناء المؤسسي والقدرات المؤسسية: لقد تعرضت العديد من مؤسسات الدولة خلال هذه الازمة للدمار والنهب لممتلكاتها وقدراتها من أجهزة ومعدات وأدوات مما كان له الأثر البالغ في تعطل هذه الجهات وعدم تمكنها من العمل بصورة متكاملة في ظروف طبيعية كما كانت عليه في السابق، ولذا يتطلب الامر ترميمها وتأهيلها وإعادة تجهيزها بغية الرفع بمستواها وقدراتها وامكاناتها بما يؤهلها للعمل بشكل أفضل في المستقبل. ومن ضمن هذه الجهات مبني الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان وبعض الجهات الأخرى ذات العلاقة بالعمل السكاني.

القدرات البشرية: لوحظ خلال هذه المرحلة تسرب أو انتقال أو تغيب (بسبب التقاعد أو الوفاة) لعدد من الكوادر البشرية في العديد من الجهات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية وتغيرها بكوادر جديدة ليس لديها خلفية عن القضايا السكانية والتحديات والأهداف والمستجدات وهو ما ينتج عنه ضعف في القدرات البشرية المؤهلة للتعاطي مع هذه القضايا بما يحقق الأهداف المرجوة منها، لذا يستلزم تأهيل هذه الكوادر والرفع من قدراتها الفنية في المستقبل ورفد بعض الجهات بكوادر إضافية مؤهلة لسد العجز التي تعاني منه.

الموارد المالية: مما لا شك فيه ان معظم الجهات ذات العلاقة بالعمل السكاني تعاني من نقص في الموارد والإعتمادات المالية لتنفيذ الأنشطة المرتبطة بعملها ومنها فيما يتعلق بالقضايا السكانية سواءً كانت هذه الموارد حكومية أو عبر المنظمات المانحة، وقد تسبب هذا الوضع في اضعاف الشراكة والتعاون فيما يتعلق بالعمل السكاني وتنفيذ الأهداف السكانية في هذه الجهات ومنها الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان، لذا يتطلب الامر العمل على توفير الموارد المالية اللازمة لتسهيل عمل هذه الجهات وتمكينها من تنفيذ الاعمال المطلوبة منها في إطار الشراكة في العمل السكاني المستقبلي.

مراجعة الاهداف السكانية ومرحلة إعداد وتبني أهداف التنمية المستدامة:

برغم الظروف التي مرت وتمر بها بلادنا والإمكانات المحدودة، سعت الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان خلال الفترة الماضية وفي إطار محدودية الشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، وجامعة الدول العربية ومنظمة الشركاء في السكان والتنمية جنوب/جنوب على الاستمرار في مراجعة العمل السكاني والتزامات بلادنا تجاه الأهداف السكانية المنبثقة عن مؤتمر

الدولي للسكان والتنمية لعام 1994 والمستجدات اللاحقة بها والتي أفضت إلى الأهداف الألفية للتنمية لعام 2000 ليتم تحقيقها بحلول 2015 ، فقد قامت الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان بالاتي:

- إجراء المراجعة الدورية (كل خمس سنوات) لما تم احرازه من تقدم في بلادنا تجاه هذه الأهداف السكانية والأهداف الألفية، وعكس ذلك في تقارير المجالس السكانية للدول العربية وحتى فترة ما بعد عام 2010.

- المشاركة في الجهود التي قامت بها الأمم المتحدة لمراجعة القضايا التي تناولتها أهداف مؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية لعام 1994 والمستجدات والمتغيرات والأحداث التي وقعت في العديد من دول العالم في مختلف القارات والتي أظهرت قضايا وتحديات جديدة لم تتضمنها هذه الأهداف السكانية والصعوبات التي حالت دون الوصول الى تحقيق هذه الأهداف وفقاً للمؤشرات التي وضعتها بحلول 2015، حيث أنه لا تزال هناك بعض التحديات القديمة لم تحل، لذا تم تطوير 17 هدفاً سميت بأهداف التنمية المستدامة والحقت بها 169 مؤشراً قابلة للتطوير والتغيير حسب ظروف كل منطقة أو بلد. وأقرت هذه الأهداف في سبتمبر 2015 من قبل دول العالم الأعضاء في الأمم المتحدة ومنها بلادنا.

في إطار الشراكة والتعاون بين صندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة الدول العربية عقد في نوفمبر من العام 2017 مؤتمراً في عمان لمجالس السكان العربية ومن ضمنها بلادنا حيث اعتمد 12 هدفاً لها علاقة بالقضايا السكانية من أصل الـ 17 هدفاً للتنمية المستدامة واعتبرت كأولوية بالنسبة للبلدان العربية والحق بهذه الأهداف 39 مؤشراً فقط من أصل 169 مؤشراً للأهداف التي تم اعتمادها.

وقد رأت الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان البدء (أو اعتماد) أربعة أهداف واعتبارها كأولوية قصوى لبلادنا نظراً للظروف التي تمر بها بلادنا حاليا.

وهذه الأهداف هي:

الهدف الأول: انهاء كل أشكال الفقر.

الهدف الثالث: ضمان حياة صحية ورفاة للجميع في الفئات العمرية.

الهدف الرابع: ضمان التعليم الشامل والمنصف والنوعي وتعزيز فرص التعلم مدي الحياة.

الهدف الخامس: تحقيق مساواة النوع الاجتماعي وتمكين كل النساء والفتيات.

وضعت لهذه الأهداف مصفوفة لتسهيل عملية التنفيذ والمراجعة والتقييم (في العام 2019).

عرضت هذه المصفوفة على الشركاء في العمل السكاني للتعريف بها والتعرف على الأدوار التي ستقوم بها كل جهة معنية بكل هدف لعكسه في خطط جهتها والعمل على تحقيقه في الإطار الزمني المحدد له وحتى 2030.

قمة نيروبي للسكان والتنمية (ICPD+25):

جاء انعقاد قمة نيروبي للسكان والتنمية في أواخر شهر نوفمبر 2019 في نيروبي - كينيا تحت شعار 25 عاما بعد مؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية لتؤكد على استمرارية رؤية مؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية لعام 1994 حول القضايا السكانية المختلفة وأهدافه التي تعكس طموحات البشرية في تحقيق هذه الأهداف في خطة 2030 للتنمية المستدامة وأهدافها الـ 17. ولعل العقد الحالي (الـ 10 سنوات القادمة) يمثل عقد شراكة عمل وتعاون لتحقيق هذه الأهداف بحلول العام 2030 تلتزم به البلدان المنطوية تحت منظومة الأمم المتحدة ويتكفل المجتمع الدولي بما فيه منظمات الأمم المتحدة ومنها صندوق الأمم المتحدة للسكان لتقديم الدعم المادي والفني اللازم للدول الأقل نموا لتحقيق هذه الأهداف بحلول العام 2030. ومن ضمن القضايا التي ركزت عليها القمة مرتبطة بثلاث مؤشرات هامة تتعلق بتنظيم الاسرة ووفيات الأمهات والعنف ضد النساء والفتيات

ICPD25
International Conference on
Population and Development

وتتطلب احراز تقدم ملموس تجاه هذه القضايا وتعالجها بشكل تام، والوصول الى مؤشر (صفر) لكل منها وهي:

- مؤشر (صفر) في تخفيض الحاجة الغير ملباه لوسائل تنظيم الأسرة.
- مؤشر (صفر) فيما يتعلق بوفيات الأمهات بمعني ان يحدث تحسن في هذا الجانب لتصل وفيات الأمهات الى مؤشر (صفر) في كل الحالات الممكن تفاديها.
- مؤشر (صفر) من الممارسات الضارة والعنف ضد المرأة والفتيات، أي أن ينتهي العنف والممارسات ضد النساء والفتيات كلياً.

ولعل من المرجح أن تتمكن بعض الدول التي تعيش في أمن واستقرار سياسي واقتصادي وتتوفر لديها الإمكانيات المادية والبشرية والدعم من قبل المجتمع الدولي – من الوصول الى الأهداف المرجوة بحلول عام 2030، في حين أن عدد آخر من الدول التي تعاني من أزمات متعددة كما هو الحال في بلادنا فقد يكون من الصعوبة بمكان تحقيق جزء من مؤشرات هذه الأهداف حتى وان عادت الحياة الى طبيعتها وتوفر الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلاد. ولكن لابد من السعي لتحقيق ما يمكن تحقيقه لما يعود بالنفع للسكان ورفع المعاناة عنه في شتى القضايا السكانية التي تتطلب معالجتها.

الافاق المستقبلية للشراكة (الأدوار المتوقعة المحلية والدولية):

رغم الظروف الصعبة التي تعيشها بلادنا، إلا أن الدولة لا تزال تضع في قمة اهتمامها المشكلة السكانية والزيادة المضطردة في حجم السكان وبمعدل نمو مرتفع والذي يعتبر من أعلى المعدلات في العالم، كأحدي وأهم التحديات التي تواجه التنمية في البلاد، وأن الأوضاع المعيشية للسكان أصبحت في وضع كارثي بما تعنية الكلمة وفق مؤشرات المنظمات الدولية، وقد تفاقمت هذه الحالة بسبب الحرب وما أحدثه الحرب على البلاد من أضرار ودمار لمقدرات البلاد، وما تسببت به من تشرد للسكان على مدى ستة أعوام وحتى الآن.

ولا تزال الدولة ملتزمة بالأهداف السكانية الدولية المنبثقة عن مؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية لعام 1994، وخطة العمل المطورة والموسعة والتي اشتملت على قضايا جديدة تهم دول العالم ولم تأخذ بعين الاعتبار من قبل وتم إستدراكها في برنامج عمل أطلق عليه «أهداف التنمية المستدامة وعددها سبعة عشر هدفاً» والتي أُقرت في العام 2015 من قبل دول العالم بما فيها بلادنا.

وانطلاقاً من هذه المسؤولية والاهتمام من قبل الدولة فقد أُدرجت القضايا السكانية ومؤشراتها كأحدي المكونات الهامة

في الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة في نطاق محور البناء الاجتماعي وتحت عنوان السياسة السكانية.

ويعد هذا الاهتمام من أبرز معاني التفاعل الحكومي تجاه القضايا السكانية وإظهار دورها الريادي كعنصر مهم في عملية الشراكة المستقبلية لمعالجة القضايا السكانية والتوجه الجاد والفاعل نحو ربط السكان بالتنمية من خلال مضامين الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة، والسعي إلى تنفيذ وتحقيق الأهداف السكانية (من منظورها) أو بشقيها الوطني والدولي.

أدوار الجهات المختلفة:

اولاً: المجلس الوطني للسكان:

يتوقع من المجلس الوطني للسكان العمل على:

- تفعيل وتعزيز الدور التنسيقي للأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان من خلال تطوير آلية لتفعيل وتوسيع وتعزيز التنسيق بين المجلس والشركاء من الجهات ذات العلاقة بالعمل السكاني وبما ينمي ويقوي الشراكة والتعاون في العمل السكاني وتحقيق الأهداف السكانية المرجوة.
- تطوير وتوسيع الشراكة والتعاون مع مختلف الجهات ذات العلاقة بالعمل السكاني الداخلية والجهات المانحة وحث هذه الجهات الداعمة كالمنظمات الدولية وغيرها على العمل المشترك في معالجة القضايا السكانية والتنمية ذات الاهتمام المشترك في إطار الأهداف السكانية الدولية المنبثقة عن مؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية، والأهداف اللاحقة المعنية بالتنمية المستدامة (خطة أهداف التنمية المستدامة).
- رفع القدرات المؤسسية والفنية للأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان وتأهيل الكوادر العاملة في الجهات ذات العلاقة بالعمل السكاني والسكان والتنمية.
- مراجعة وتحديث السياسة الوطنية للسكان بما يتوافق مع المتغيرات المحلية واستيعاب المستجدات من حولنا إقليميا ودوليا بما في ذلك أهداف ومؤشرات التنمية المستدامة.
- مراجعة وتحديث الاستراتيجية الوطنية

للإعلام والإتصال السكاني بما يحقق إستيعاب الوسائط الحديثة لخدمة تنفيذ الأنشطة التوعوية السكانية المباشرة وغيرة المباشرة.

- وضع نظام للمراقبة والتقييم بما يخدم تطوير العمل السكاني تخطيطاً وتنفيذاً وتقيم الأداء على المستوين الوطني والمحلي (المحافظات).
- الاهتمام بالدراسات السكانية التشخيصية للقضايا السكانية وإجراءها بشكل منتظم على مختلف الفئات السكانية، ذات العلاقة بالعمل السكاني والسكان والتنمية.

ثانياً: الجهات التنفيذية:

يتوقع من الجهات التنفيذية العمل على:

- إدماج القضايا السكانية وأهدافها بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة ضمن خططها السنوية وطويلة الأجل. (كل جهة بحسب ما يخصها من هذه الأهداف).
- تعزيز التشاور والتنسيق مع الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان في كافة مراحل الإدماج والتنفيذ ومراحل التقييم.
- رفع تقارير دورية عن مستوي الإنجازات المحققة والصعوبات إن وجدت بغية التعاون لتفاديها وتحقيق الأهداف المرجوة لتلك الجهات.

ثالثاً: الجهات المانحة (والداعمة):

يتوقع من الجهات المانحة وفي مقدمتها صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA):

- الإسهام بفاعلية بالشراكة مع المجلس الوطني للسكان وشركائه المحليين في تقديم الدعم المادي والفني الذي يسهم في تنفيذ الخطط والبرامج الهادفة التي تحقيق الأهداف السكانية المطلوبة في الأوقات الزمنية المحددة لها في مصفوفة أهداف التنمية المستدامة.
- موائمة أهداف برامج الدعم الإنساني مع أهداف التنمية المستدامة وتطويع العمل الإنساني الآني الى أنشطة تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة بغية تحقيق مردود مستدام للسكان بشكل عام والنازحين بصورة خاصة، وهو الحق الذي أقرته لهم أهداف التنمية المستدامة في كل الظروف العادية والطارئة.

الجزء الثالث:
ملخص دراسة القـدرات المؤسسية في اليمـــن لتحقيق أهـــداف المؤتمر الدولي للسكـــان والتنمية والأهداف السكـــــانية للتنمية المستدامة

الجزء الثالث

ملخص دراسة القدرات المؤسسية في اليمن لتحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف السكانية للتنمية المستدامة

إن أهم مهام الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان هي القيام بدراسات التقييم للأوضاع السكانية وتطور البيئة المؤسساتية والتشريعية والتخطيطية للبرامج والمشاريع السكانية، وخلال الأعوام الماضية رغم الظروف الصعبة التي تعيشها البلاد ومؤسسات الدولة، إلا أن الأمانة العامة قد حرصت على استمرار مهامها ولو في حدودها الدنيا وقد تمكنت من تنفيذ العديد من الدراسات السكانية خلال الأعوام القليلة الماضية منها دراسة حول النازحين، دراسة حول أوضاع المسنين في اليمن، دراسة حول وعي الشباب بقضايا السكان والتنمية، وها هي قد نفذت هذا العام 2020م هذه الدراسة حول القدرات المؤسسية لتحقيق الأهداف السكانية للتنمية المستدامة، وتهدف الدراسة إلى التعرف على أوضاع وقدرات المؤسسات الحكومية وغير الحكومية على تنفيذ الأهداف السكانية للتنمية المستدامة لمحاولة تقييم نقاط القوة والضعف لهذه المؤسسات والخروج برؤية لما يمكن عمله مع هذه المؤسسات لتتمكن من الإسهام في تحقيق الأهداف السكانية للتنمية المستدامة حتي عام 2023م خاصة إذا علمنا أن هذه المؤسسات قد عاشت أوضاع صعبة منذ عام 2011م نظراً لعدم الإستقرار السياسي، وتعطل معظم المشاريع والبرامج السكانية. وتستغل الأمانة العامة إصدار التقرير السنوي للأوضاع السكانية في اليمن 2020م، لتقدم للقارئ الكريم والمهتم والمتابع للأوضاع السكانية ملخص لهذه الدراسة آملين أن تسهم في توسيع المعرفة والفهم حول جانب هام من جوانب العمل السكاني والمتمثل في الجانب المؤسسي لهذا العمل.

وقد برز مفهوم التنمية الاقتصادية والاجتماعية كأسلوب علمي لتحقيق التقدم وتطويع البيئة التي نعيش عليها لتلبية احتياجاتنا المتعددة، بعد الحرب العالمية الثانية وتزامن هذا التطور ظهور مؤسسات دولية تابعة للأمم المتحدة تعنى بالقضايا السكانية بأبعادها وخصائصها المختلفة وعلاقاتها بالتنمية، وقد إهتمت الكثير من دول العالم بهذا النهج الجديد لما له

من آثار إيجابية على جميع مجالات الحياة. وكانت اليمن من الدول التي أعطت القضايا السكانية إهتماماً كبيراً وشهد الجانب المؤسسي المتعلق بالعمل السكاني تطوراً ملموساً خاصة بعد إقرار السياسة الوطنية للسكان في مطلع تسعينيات القرن الماضي كما تبينه هذه الدراسة في الفصل الثاني.

وبالرغم من التطور الذي شهده العمل السكاني في اليمن في كل جوانبه ومنه الجانب المؤسسي بعد تبني سياسة وطنية للسكان وإنشاء المجلس الوطني للسكان وأمانته العامة، إلا أن البلاد قد دخلت في عدم إستقرار سياسي منذ عام 2011م وما تبعه من عدوان وحصار منذ العام 2015م كل ذلك أدى إلى تعطل البرامج والأنشطة التنموية ومنها البرامج والمشاريع السكانية في معظم المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، هذا الوضع الاستثنائي تطلب من الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان تنفيذ دراسة ميدانية لمعرفة أوضاع وقدرات المؤسسات العاملة في مجال السكان للخروج برؤية وتوصيات يمكن الاستفادة منها لدعم تلك المؤسسات للإسهام في تحقيق الأهداف السكانية للتنمية المستدامة 2030م.

قامت الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان بتنفيذ هذه الدراسة الميدانية التي مكنت من جمع بيانات حديثة عن وضع الجهات ذات العلاقة بالعمل السكاني الحكومية وغير الحكومية، التي تم اختيارها بناءً على تجربة الأمانة العامة ومعرفتها بتلك الجهات وقد أُستخدم لذلك إستبيان خاص بجمع البيانات والمعلومات المطلوبة من المسؤولين والمعنيين في تلك الجهات، وقد غطت هذه الدراسة مؤسسات حكومية وغير حكومية في أمانة العاصمة وخمس محافظات هي: الحديدة، إب، المحويت، عمران وحجة.

وقد شملت الدراسة 72 مؤسسة حكومية وغير حكومية على المستوى المركزي أمانة العاصمة والمحافظات، 77 ٪ من مدليي البيانات ذكور و23 ٪ إناث، 58 ٪ من مدليي البيانات هم مدراء عموم أو نواب مدراء عموم و2.8 ٪ وكلاء وزارات وحوالي39 ٪ من مدليي البيانات لهم مناصب إدارية أُخرى، 80.6 ٪ من هذه المؤسسات التي شملتها الدراسة حكومية و19.4 ٪ غير حكومية، 42 ٪ منها في أمانة العاصمة و58 ٪ في المحافظات.

وبينت نتائج الدراسة أن ما يزيد قليلا عن نصف تلك المؤسسات (50.8 ٪) تم انشائها خلال تسعينيات القرن الماضي، كما أن 72.1 ٪ من إجمالي تلك المؤسسات قد تم

انشاءها خلال الثلاثة العقود التالية لإقرار السياسة الوطنية للسكان أي منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، بينما27.9 ٪ من تلك المؤسسات تم تأسيسها خلال الفترة 1960 – 1990م.

وبينت نتائج الدراسة أن أكثر من 90 ٪ من تلك الجهات لديها خطط عمل سنوية، وحوالي 70 ٪ أفادت عن قدرتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك لتوفر قدرات فنية وإدارية وتشريعية، إلا أن حوالي ربع تلك الجهات فقط (27 ٪ في أمانة العاصمة 25 ٪ في المحافظات) أفادت أن لديها قدرات مالية لتحقيق تلك الأهداف.

وفيما يتعلق بتوفر الوسائل والخدمات الأساسية لدى هذه الجهات بينت الدراسة أن معظم تلك المؤسسات أكثر من 80 ٪ منها لديها التلفون والكمبيوترات والطابعات، من جانب آخر نجد أن خط الإنترنت هو الأقل توفراً لدى تلك الجهات وبالذات في المحافظات إذ أفادت حوالي جهة من كل خمس جهات في المحافظات أنه لا يتوفر لديها خط الإنترنت (21. 4 ٪) مقابل جهة من كل عشر جهات (10 ٪) في أمانة العاصمة. كما بينت نتائج الدراسة أن 88 ٪ من تلك المؤسسات في المحافظات 82 ٪ في أمانة العاصمة لديها قاعة بيانات، بالمقابل أكثر من نصف المؤسسات في المحافظات لا تتوفر فيها أو قد تتوفر ولا تعمل إدارة التكنولوجيا والمعلومات وموقع الكتروني 59.6 ٪ و59.5 ٪ على التوالي.

أما مجال عمل تلك المؤسسات فقد بينت النتائج أن عملها يغطي تسعة مجالات رئيسية أهمها: المجال الصحي والتعليمي والإعلام والتوعية و مجال البيانات والدراسات والأبحاث السكانية، كما أن أنشطتها تغطي حوالي 30 مؤشر (من 39 مؤشر) متعلق بالأهداف السكانية للتنمية المستدامة وأكثر من نصفها ما بين (53 ٪ الى 55 ٪) أفادت أنها تعمل في مجالات: الصحة والمرأة وخفض العنف الأسري والتعليم والأبحاث وتوفير البيانات السكانية وما بين 42 ٪ الى 47 ٪ تعمل في مجالات: حماية الفئات الضعيفة،

الجدول رقم (1): التوزيع النسبي لمدلي البيانات حسب النوع

النوع	أمانة العاصمة	المحافظات	الاجمالي
	%	%	%
ذكر	69.0%	83.3%	77.0%
انثى	31.0%	16.7%	23.0%
الإجمالي	100%	100.0%	100.0%

دعم النمو الاقتصادي التخفيف من البطالة، وما بين 32 ٪ الى 39 ٪ تعمل في مجالات: المساهمة في إنشاء بنية تحتية قوية، ورعاية الإبداع، تعزيز السلم الشامل، وبناء مؤسسات فاعلة، حماية الأطفال، توفير خدمات المياه والصرف الصحي للجميع، خفض وفيات الاطفال والامهات تدريب العاملين الصحيين ... الخ.

وحول مصادر التمويل بينت النتائج أن أهم مصدرين لتمويل انشطة تلك الجهات هما: حكومي وأجنبي حيث أن ما بين 32.5 ٪ و48.3 ٪ من تلك المؤسسات أفادت أن تمويلها الأساس حكومي أو خارجي.

وعن أهم احتياجات تلك المؤسسات تبين النتائج ان الدعم المالي وتدريب العاملين هي أهم احتياجات تلك الجهات على المستويين أمانة العاصمة والمحافظات، كما تأتي التجهيزات في المرتبة الثانية لاحتياجات تلك الجهات يلي ذلك احتياجها لخبرات فنية ومقرات وتشريعات ونظم إدارية.

شكل رقم (4)
التوزيع النسبي لقدرة الجهات في تحقيق اهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030م

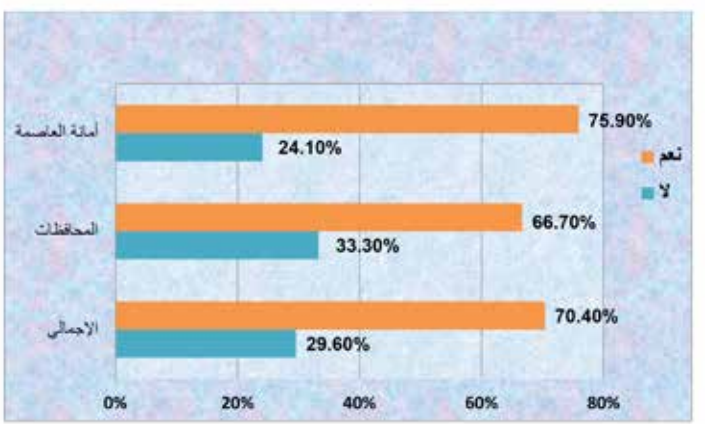

وخلصت الدراسة حول القدرات المؤسسية للجهات التي شملتها الدراسة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة أن تلك المؤسسات قد مرت بثلاث مراحل هي:

- فترة ما قبل إقرار السياسية الوطنية للسكان حتى عام 1991م وتتميز مؤسسات العمل السكاني بأنها كانت ضمن مؤسسات الدولة الأخرى كإدارات أو وحدات إدارية ليس لمعظمها خطط خاصة ولا أنشطة متميزة بإطار أو سياسة تجمعها.

- فترة ما بعد إقرار السياسة الوطنية للسكان 1991م حتى 2011م وهي فترة إستقرار نسبي شهدتها البلاد بعد الوحدة وفيها حصلت تطورات إيجابية ملموسة للعمل السكاني وبناء قدراته المؤسسية، فحوالي 72 ٪ من مؤسسات العمل السكان التي شملها البحث الميداني لهذه الدراسة أفادت أن تاريخ إنشائها كان خلال الفترة

ما بعد 1990م، وأصبح لتلك المؤسسات الحكومية وغير الحكومية كيان وخطط وبرامج ومشاريع وأنشطة وتشريعات مستقلة تمكنها من تحقيق الأهداف السكانية القطاعية في جوانب الصحة والتعليم والمرأة والفئات الخاصة والشباب والهجرة والتحضر ..... الخ.

- المرحلة الحالية منذ 2011م إلى الآن وتميزت بركود بل إنعدام العمل السكاني وتعطل العديد من مؤسساته وبرامجه ومشاريعه وتشتت الكادر العامل في هذا القطاع الذي تشكل خلال عقدين ماضيين (1991-2011م) وتوقف الدعم الحكومي والخارجي إلا بشكل ضئيل لا يفي بتحقيق مهام تلك الجهات في العمل السكاني.

الجدول رقم (2)

التوزيع العددي والنسبي لعينة الدراسة حسب مجالات عمل المؤسسة

توزيع الجهات حسب مجلات العمل	المحافظات		الاجمالي	%
	أمانة العاصمة	المحافظات		
المجال الصحي بما في ذلك الصحة الانجابية	3	14	17	23.6%
التعليم	6	4	10	13.9%
المرأة	2	3	5	6.9%
الاعلام والتوعية	3	10	13	18.1%
البيانات والدراسات والابحاث	3	6	9	12.5%
تشريعات وحقوق انسان	2	0	2	2.8%
تخطيط وتنمية	2	5	7	9.7%
بيئة ومياه وزراعة واشغال عامة	4	0	4	5.6%
تدريب وتأهيل وجوانب اجتماعية والشباب	5	0	5	6.9%
الاجمالي	**30**	**42**	**72**	**100.0%**

وأخيراً تقدم هذه الدراسة في نهايتها مجموعة من التوصيات الهامة المبنية على النتائج التي توصلت إليها من خلال المعلومات والبيانات التي تم الحصول عليها، لتكون هذه التوصيات في مجموعها خطوط عامة لما يمكن عمله لهذه الجهات لتمكينها من القيام بدورها في الإسهام لتحقيق الأهداف السكانية للتنمية المستدامة، ويمكن تلخيص هذه التوصيات في النقاط الآتية:

- تستدعي المرحلة مراجعة السياسة الوطنية للسكان على ضوء المستجدات المحلية والإقليمية والدولية وبالذات الأهداف السكانية للتنمية المستدامة 2020م.
- ضرورة الدعم المحلي والعمل مع الجهات المعنية للحصول على دعم خارجي للجهات العاملة في مجال السكان لتتمكن من المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- القيام بدعم التدريب والتأهيل للكادر العامل في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية العاملة

شكل رقم (5)
التوزيع النسبي لمصادر التمويل التي تعتمد عليها الجهة

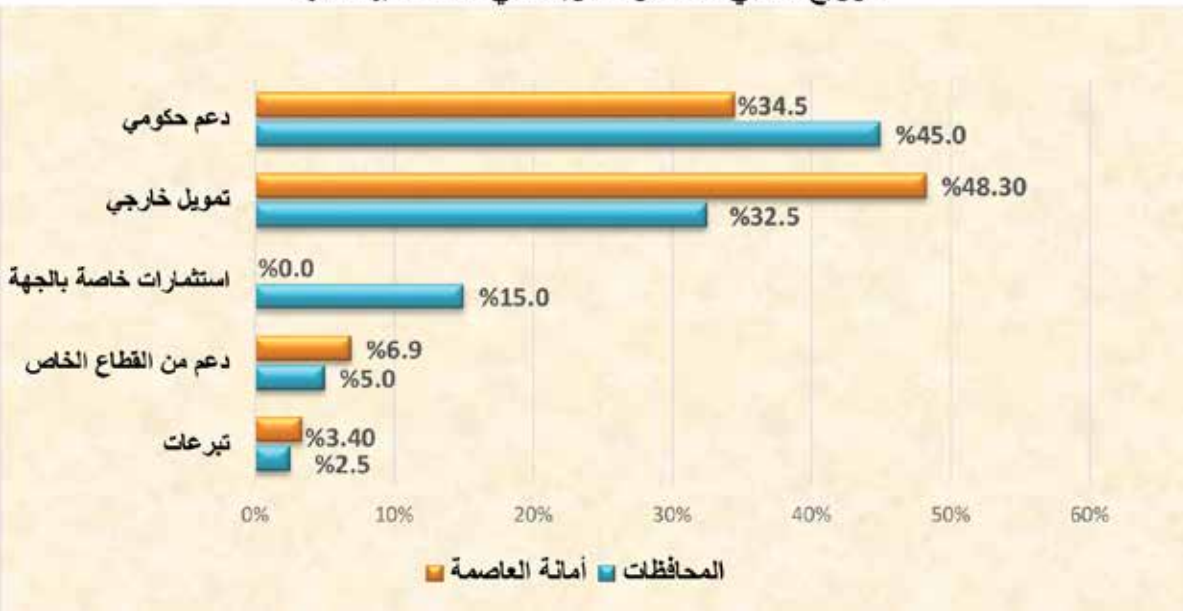

في مجال السكان ومنها دعم مركز التدريب والدراسات والابحاث السكانية بجامعة صنعاء والمراكز المشابهة في الجامعات الأخرى للقيام بدورها في مجال تدريب وتأهيل الكادر الوطني.

- توفير التجهيزات والوسائل الأساسية التي تحتاج إليها الجهات وبالذات ما يتعلق بأجهزة الحاسوب وخطوط الإنترنت والآلات الطابعة والبريد الإلكتروني وقواعد البيانات والنظم المحاسبية والادارية الحديثة.
- القيام بفعاليات توعوية من شأنها رفع الوعي لدى القيادات السياسية والإعلامية وقيادات الرأي والمجتمع بشكل عام حول القضايا السكانية وأهداف التنمية المستدامة وأهميتها وارتباطها بعملية التنمية الشاملة وبإلتزامات اليمن الدولية.
- دعم الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان للقيام بعملها في مجال التخطيط والتنسيق والدراسات والأبحاث والتوعية.
- العمل على تقوية الشراكة والتعاون بين الجهات المحلية العاملة في المجال السكاني الحكومية وغير الحكومية وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني بكل أنواعها للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى الشراكة مع الجهات الإقليمية والدولية ذات العلاقة.
- دعم ومساعدة الجهات ذات العلاقة لمراجعة وتطوير نظمها ولوائحها وتطوير الهياكل التنظيمية لها بما يمكنها من أداء عملها دون صعوبات تشريعية وقانونية وتنظيمية.

الجزء الرابع:
ملخص تقرير حالة سكان العالم 2020م

(ضد إرادتي ... تحدي الممارسات التي تضر بالنساء والفتيات وتقوض المساواة)

الجزء الرابع: ملخص تقرير حالة سكان العالم 2020م
(ضد إرادتي ... تحدي الممارسات التي تضر بالنساء والفتيات وتقوض المساواة)

يصدر صندوق الأمم المتحدة للسكان كل عام تقريراً عن حالة سكان العالم يسلط الضوء فيه على القضايا المرتبطة بالأهداف السكانية والتنمية ويتناول بالتحليل عن موضوع ما مرتبط بأحدي التحديات التي لاتزال قائمة وتواجها المجتمعات وتحمل عنوان التقرير السنوي لحالة السكان ، وقد حمل عنوان تقرير هذا العام : «ضد إرادتي ... تحدي الممارسات التي تضر بالنساء والفتيات وتقويض المساواة»، حيث يشير التقرير الى المشكلة المزمنة والصامتة للممارسات التي تضر بحقوق النساء وأن عدم المساواة بين الجنسين في جميع مجالات الحياة يؤدي إلى مثل هذه الممارسات الضارة بحقهن ، والتي لا تزال تمارس بنطاق واسع في العديد من بلدان العالم المتقدم والنامي على السواء، ولعله يجري تفسير هذه الممارسات تحت غطاء التقاليد أو الدين أو الثقافة وباعتبار أن حقوق ورفاة المرأة او الفتاة اقل من حقوق الرجال والفتيان.

وقد ركز التقرير لهذا العام على ثلاث ممارسات ضارة بحق النساء والفتيات وهي: الختان، وزواج الأطفال، وتفضيل الأبناء الذكور.

ختان الاناث:

يبين التقرير أن هناك حوالي 4.1 مليون فتاة وامرأة عرضة لتلك الممارسة في عام 2020 وحدها ، ومن بين الاناث الأحياء عالميا يوجد حوالي 200 مليون فتاه وامرأة تعرضن للختان في 31 بلدا، وبرغم عدم انتشار هذه الظاهرة في كل الدول العربية، إلا أن ما يقارب من 55 ٪ من هذا العدد للفتيات في الدول العربية ما بين سن 15 - 19 سنة خضعن للختان خلال الفترة 2004 – 2018.

ويزيد انتشار الختان في المناطق الريفية وبين الأسر الفقيرة وبين الأقل تعليم ، فمثلاً في مصر: 90 ٪ من النساء بالمناطق الريفية خضعن للختان مقارنة بـ 77٪ من النساء في المناطق الحضرية (وفق إحصاء 2015)، وكذا الأمر في كينيا ، واثيوبيا ، وموريتانيا. وعلى العكس في بوركينا فاسو تنتشر هذه الممارسة بين الأسر الأكثر ثراءً بنسبة 36 ٪ مقارنة بـ 18 ٪ بين الأسر الأكثر فقراً.

الضرر الناجم عن الختان:

وفقاً لتوصيف التقرير للأضرار التي تلحق بالفتاة أثناء وما بعد الختان، فإنها تتعرض في البداية إلى آلام شديدة وتواجه خطر الإصابة بالعدوي والنزيف، بل والموت في بعض الحالات.

وقد تعاني الفتاة طول حياتها من التهابات في الجهاز التناسلي، وآلام مزمنة في الظهر، وصعوبة في الولادة، وقد تكون معرضة أكثر للأمراض النفسية. وفي كثير من الحالات تتسرب الفتاة عن المدرسة (الدراسة)، وقد تجد نفسها مجبرة على الزواج مبكراً، وقد تصبح الفتاة حاملاً سواء ارادت ذلك أم لا قبل أن تكون مستعدة من الناحية الجسدية، مما يؤدي الى تعرضها لمجموعة من المخاطر أو العواقب بالنسبة لها ولطفلها. وتبين المعلومات في التقرير وجود علاقة بين تلك الممارسات والتسرب من التعليم.

السبل المؤدية إلى عالم خال من ممارسة الختان:

- دعمت 193 دولة في العالم (والتي هي أعضاء في الأمم المتحدة) بالإجماع خطة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة، وبالتالي أضحت ملتزمة بإنهاء ممارسة الختان بحلول عام 2030.
- الاتفاقيات الدولية الأخرى ذات الصلة بحقوق الانسان الموقعة مع الدول الأعضاء تحث على اتخاذ كل التدابير اللازمة لوقف تلك الممارسات.
- تغيير الأعراف: (تعتبر من ضمن السبل المؤدية الى عالم خال من الختان). حيث يتطلب الامر إجراء تغييرات في الأعراف الاجتماعية، ويجب ان يأتي التغيير من داخل المجتمع وقيادته.

زواج الأطفال (أو القاصرات): لا تزال عادات تزويج الفتيات في أعمار صغيرة منتشرةً بحجة ان مثل هذا الزواج يضمن مستقبل الفتاة مع تجاهل بعض الناس لمخاطر هذه الخطوة على صحة الفتاة البدنية والنفسية. ويشير التقرير الى ان عشرات الالاف من الفتيات يتعرضن للخطر في كل يوم بسبب هذه الممارسات الضارة بحقهن حيث يتم تزويج بعضهن قسراً في سن الطفولة.

ويفيد التقرير بأن زواج الأطفال يعتبر ممنوعاً تقريباً وغير مرغوباً على مستوي العالم، ومع ذلك يحدث 33 ألف مرة يومياً. كما ان التقديرات تشير إلى وجود 650 مليون فتاة وامرأة في العالم تزوجن وهن طفلات، وبحلول عام 2030 سيضاف الى هذا العدد 150 مليون فتاة سيتزوجن دون سن الـ 18. ويعتبر التقرير أن زواج الأطفال ممارسة ضارة ولا تزال تُفرض من جانب أفراد أسرهم وأفراد المجتمع القريب أو البعيد على السواء.

إنتشار زواج الأطفال وحدته:

يعتبر من التحديات المجتمعية الكبرى الماثلة أمام بلدان عدة في العالم، وقد يكون أشد حدةً في جنوب آسيا، وأفريقيا، وجنوب الصحراء، وأجزاء من أمريكا اللاتينية والكاريبي. وبرغم التقدم المحرز في الهند حيث انخفض نسبة زواج

الأطفال بنحو 5 0 ٪، وفي جنوب اسيا الى 30 ٪. الا أن المنطقة لا تزال تستأثر بأكبر عدد من زيجات الأطفال السنوية حيث تقدر بنحو 4.1 مليون حالة في عام 2017، وفي أفريقيا ب 3.4 مليون حالة، وفي العالم النامي فإن الانتشار أقل بكثير إذ يبلغ 18 ٪ في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، و7 ٪ في شرق اسيا والمحيط الهادي وفي الولايات المتحدة الأمريكية تزوج أكثر من 200 ألف طفل دون سن 18 عام بين عامي 2000، 2015. ويشير التقرير الى تزايد زواج الأطفال في أوقات المصاعب حيث تبين ان معدلات زواج الأطفال تزيد اثناء الازمات الإنسانية الناجمة عن الكوارث الطبيعية والنزاعات. ففي اليمن أصبحن 65 ٪ من الفتيات متزوجات حاليا قبل بلوغ سن الـ 18 مقارنة بنسبة 50 ٪ قبل بداية الحرب. ولزواج الأطفال علاقة بتغير المناخ حيث تبين ان في تنزانيا شاع زواج الأطفال بسبب تأثير التغيير المناخي حيث حدوث جفاف وفقدان المحصول فتقوم الاسر (ببيع) بناتها من اجل زيادة الدخل وتقليل نفقات المعيشة على الفتيات. وبين التقرير عواقب الزواج المبكر والمتمثلة في:

- الحمل والولادة في سن مبكر للغاية.
- الفتاة تكون غير مستعدة بدنياً وفكرياً.
- القيام بدور الام في سن مبكر.
- أقرب للوفاة بسبب مضاعفات الحمل والولادة، بعكس الفتاة التي تجاوزت ال 20 عاما.
- الطفل يولد وهو أقرب إلى طفل ميت أو محتمل أن يموت خلال أشهر عمره الأولي.

بالإضافة إلى ذلك فهناك مخاطر الوفاة والإصابة أثناء الولادة وهي أن:

- زواج الفتاة طفلة قد يكلفها عمرها بسبب مخاطر الوفاة الناجمة عن الحمل والولادة والتي تصل الى 28 ٪ بالنسبة للأمهات في سن 15-19 مقارنة بالأمهات في سن 20 -24 عاما.
- مخاطر الإصابة بناسور الولادة ويؤدي عسر المخاض إلى 90 ٪ من حالات ناسور الولادة في البلدان النامية وتنتشر هذه الحالات بين الفتيات اللاتي يضعن مولوداً قبل 18 جراء ما يعرف باسم «عدم نضوج الحوض».
- يقدر أن 3.5 مليون امرأة تعيش مع ناسور الولادة في البلدان النامية ويضاف إلى ذلك كل عام ما بين 50 ألف الى 100 ألف حالة جديدة. (صندوق الأمم المتحدة للسكان 2019).

الاستثمارات لإنهاء زواج الأطفال:

يتطلب إنفاق ما يقارب من 35 مليار دولار خلال السنوات العشر القادمة في برامج تأهيليه وتمكين وتعليم من اجل تأخير زواج الأطفال والقضاء على ممارسة زواج القاصرات بشكل نهائي في 68 بلداً في العالم بحلول عام 2030. أما إذا لم تتوفر هذه الأموال فلن يفي العالم بالهدف المحدد لهذا الغرض، لذا يجب تسريع وتيرة العمل والتوسع فيه. الشكل(1-5)يبين العدد المتوقع لحالات زواج الأطفال بوجود/ دم وجود برامج التدخل وبدون هذه البرامج خلال الفترة (2020-2030). وتتمثل هذه البرامج في التوعية لتغيير الأعراف الاجتماعية والثقافية المرتبطة بزواج الأطفال، واتاحت مهارات حياتيه متقدمة للأطفال في سن 15 سنة، ورفع عدد الملتحقات بالتعليم (بالمدارس)، وتقديم الحوافز للانتظام في التعليم.

تفضيل الأبناء الذكور:

تنتشر هذه الظاهرة في مختلف دول العالم وتظهر بشكل أكبر في البلدان التي تمر بأزمات إنسانية حيث تقدر نسبة زواج الأطفال دون سن الـ 18 عبر العالم حوالي 20 ٪ ومثلها بالنسبة للدول العربية خلال الفترة 2005 – 2019. ولهذه الممارسة شواهد كثيرة من أشدها الاختيار المتحيز لجنس الجنين حيث تتعرض الفتاة لإجهاض الإناث، أما اليوم مع توفر الكشف عن نوع الجنين (الذي أصبح ممكناً) يصبح الدافع وراء انتقاء نوع الجنين منحصراً نحو الذكور لما لذلك من شأن في علو الذكور وأدوارهم القائمة على النوع الاجتماعي في العائلات والتجمعات السكانية والمجتمعات، وهذا العلو يفوق الإناث في بعض مناطق من العالم حيث يعد إنجاب الصبي سبباً للإحتفال به، أما إنجاب البنت فقد يسبب الإحباط وقد ينظر إليها أنها عبء أو عالة أو عائق أمام مستقبل الأسرة. ولربما تعرضت للنسيان والتجاهل وسوء التغذية، وقد تموت من

الشكل 5-1
العدد المتوقع لحالات زواج الأطفال بوجود/بعدم وجود برامج للتدخل بين 2020 و2030*

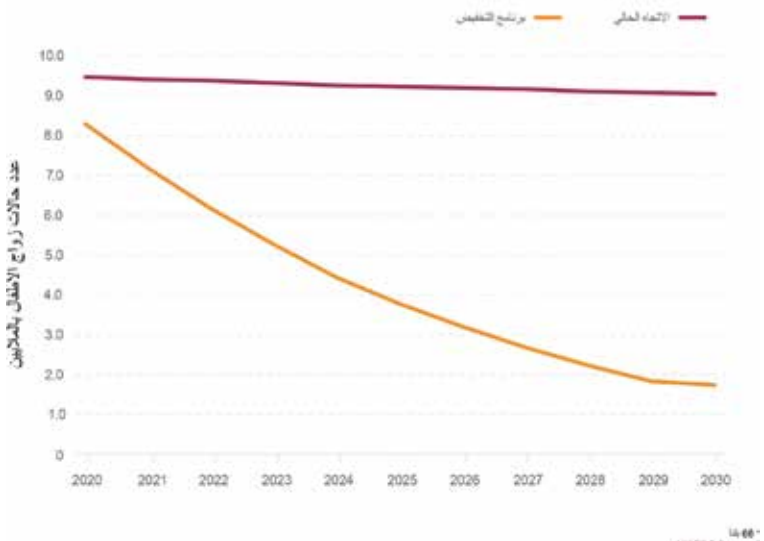

الإهمال أو من ممارسات أخرى متعددة، وجميعها يدخل في إطار الاختيار المتحيز لجنس الجنين، ويشيع تفضيل البنين في بعض الدول منخفضة الدخل وفي آسيا وأفريقيا وجنوب الصحراء.

مثال ذلك:

تجربة امرأة في الهند انجبت ثلاثة توائم بنات، فطلب منها من قبل أهل زوجها الإجهاض أو المفارقة فاختارت المفارقة، واجتهدت في تربية بناتها الثلاث وتعليمهن حتى أصبحن مرموقات في مجتمعهن. ويشير التقرير إلى استمرار التفضيل المتجذر للبنين مستمراً حتى أن بعض العائلات لا زالت تسعى لإجهاض الأجنة الاناث، وتزيد حالات الوفاة بعد الولادة في أوساط الاناث مقارنة بالذكور. وبين التقرير إنه بين عامي 2013 – 2017 في الهند تم تسجيل فقدان 460 ألف فتاة عند الولادة كل عام وتمثل وفيات الإناث بعد الولادة حوالي الثلث. وتبين التقديرات غير المباشرة التي أوردها التقرير أن 15 بلداً أو إقليمياً لديهم اختلالات جديرة بالذكر في نسب المواليد من الجنسين. فقد عانت ثلاث دول اختلالات في نسب الجنسين في الماضي، ولكنها اليوم تحظي بنسب قريبة من المستوى الطبيعي وهي: كوريا، وسنغافورا، وتونس.

اما الصين والهند فانهما تستأثران وحدهما بما نسبته 90 ٪ الى 95 ٪ من معدلات مواليد الاناث المفقودة المقدرة بين 1.2 مليون الى 1.5 مليون مفقودة سنوياً على مستوى العالم بسبب الاختيار المتحيز لجنس الجنين قبل الولادة، كما تستأثران بأعلى اجمالي للمواليد سنوياً. (جدول 4-3، 5-3) ص 50، 51.

التأثير الديموغرافي لتفضيل الذكور:

يري التقرير بأن أكثر من 140 مليون أنثي في عداد المفقودات حاليا جراء الاختيار المتحيز لجنس الجنين بالإضافة إلى انتقاء النوع بعد الولادة، قد يؤدي انتقاء النوع الى تشويه التركيبة السكانية في الدولة لأجيال. إن هذا التفضيل يفضي إلى تحولات كبرى طويلة الآجال في نسب الرجال والنساء في شعوب بعض الدول. ويتوقع التقرير في حالة استمرار هذا التحيز أن تسجل في الفترة ما بين 2020-2030 حوالي 13 مليون حالة زواج للأطفال حول العالم. وهذا الاختلال سيكون له أثر حتمي في نظم الزواج، وقد يضطر رجال كثير إلى تأخير الزواج أو التخلي عنه لعدم قدرتهم على إيجاد زوجة، وهذا ما يعرف بـ « ازمة الزواج "، أي: عندما يفوق عدد العرسان عدد العرائس وهو ما ثبت وجوده في أجزاء من الصين والهند وينتج عنه زيادة في زواج الأطفال.

يتوقع أن تصل أزمنة الزواج ذروتها في الصين عامي 2030 – 2055، وفي الهند في العام 2050، ويتوقع أن تزيد نسبة الرجال العزاب في سن 50 سنة بعد العام 2050 في الصين والهند بنسبة 15، 10 ٪ على التوالي.

التوعية بالضرر:

تقوم العديد من الدول بالتوعية بتأثير القرارات الإنجابية على الأسر وتركز الحملات المبكرة على زيادة الوعي بشأن التحيز المرتكز على إختيار النوع ضد البنات، أما الحملات اللاحقة فركزت على كيفية افضاء الاختيار المتحيز لجنس الجنين الى أزمات الزواج.

عالم تتساوي فيه قيم البنين والبنات:

هناك إجماع إلى الحاجة للتغيير في اتجاهين: اولاهما لتحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، وثانيهما لتنفيذ البيان الحكومي الصادر من الأمم المتحدة عام 2011 المتعلق بمنع الاختيار المتحيز لجنس الجنين.

المساواة بين الجنسين:

يشير التقرير إلى أنه لايزال التقدم المحرز للقضاء على الممارسات الضارة غير كافي ولم يتحقق تقدم كبير فيه وهذا يعني بأن ملايين من النساء والفتيات عرضة للخطر.

لذا يتطلب الأمر معالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة ومنها الأنماط الاقتصادية، والسياسية التي لا تزال تفضل الرجال على النساء.

ترسيخ اسناد القوانين الى حقوق الانسان:

بالنسبة للجانب التشريعي الداعم لمكافحة العنف ضد المرأة فإن التقرير يفيد أنه برغم التقدم الحاصل من قبل دول العالم في مجال التشريع لمكافحة العنف ضد المرأة. إلا أن هناك حاجة إلى أن تدرج في تشريعاتها حضراً صريحاً للممارسات الضارة، وأن تستند إلى حقوق الإنسان، وأن تقدم إطاراً شاملاً لمنع الممارسات الضارة والحماية منها وتحقيقها عند وقوعها.

ويقترح التقرير عدد من الإجراءات أو الحلول نحو عالم خال من الضرر حيث أن التحدي لايزال قائماً فيما يتعلق بالممارسات الضارة نحو النساء والفتيات كالختان، والزواج المبكر، والتمييز القائم على النوع، وأن الجهود متواصلة من أجل رفع هذا الضرر وانهائه بحلول عام 2030. وتختلف الحلول الهادفة إلى وقف هذه الممارسات الضارة باختلاف البلدان على أن تراعي جوانب الوقاية والحماية والرعاية بشكل عام وأن تتسق مع تحقيق المساواة بين الجنسين في نطاق الأسرة، والمؤسسات، والمجتمعات، وأن تكون هذه

الخطوات مدعومة وتمهد إلى عالم أكثر سلماً وإنصافاً للجميع.

ويبيّن التقرير الحاجة إلى وضع برامج وخطط وطنية لمكافحة الممارسات الضارة والتي من شأنها تقديم مقوما متمما للمنع القانوني في مجالات عدت أهمها:

- خدمات الصحة العامة والتعليم.
- التوعية لتغيير المفاهيم المغلوطة في الأعراف والتقاليد المتعلقة بالممارسات الضارة، والتغيير في طرق التفكير والتصرف تجاه هذه الممارسات.
- تطويع قوة المعلومات للحد من الممارسات الضارة وليس للترويج لها. أي أن تقوم وسائل الإعلام والتكنولوجيا وشركات الإعلان بأدوار رائدة في تغيير الصور التي تتسم بالعنف والتحييز المبني على النوع بهدف الربح، وأن تبتكر مهارات جديدة تظهر إبداعات وإنجازات المرأة بدلاً من استخدامها كسلعة للترويج وجني الأرباح.
- حشد جهود الرجال والفتيان في مكافحة الممارسات الضارة.
- تسخير التكنولوجيا فيما ينفع لا فيما يضر: أضحي العنف الإلكتروني ضد النساء من بواعث القلق المتنامية، والشابات أكثر عرضة للخطر. ويستخدم الإنترنت في العديد من الحالات لارتكاب الممارسات الضارة بما في ذلك المنصات ذات الطابع والمحتوى الجنسي التي تعزز أنماطاً على نطاق واسع في التمييز القائم على النوع الاجتماعي التي تستند إليه الممارسات الضارة.

بالنسبة لحشد الدعم الخارجي المدافع عن حقوق المرأة فقد أوضح التقرير إلى أن هناك سعي من قبل بعض المانحين الدوليين إلى تقديم دعم لتمويل برامج رامية إلى إنهاء الممارسات الضارة في بلدان كثيرة. وهناك الحاجة إلى ربط هذه المساعدات بجوانب أخري تساعد في معالجة التمييز القائم على النوع الاجتماعي وتجلياته المتمثلة في أمور منها الممارسات الضارة. وقد بين التقرير أن الوصول إلى (صفر) في الممارسات الضارة يستلزم بذل جهوداً كبيرة عالمية تساعد البلدان على ألا تتخلف عن الركب من أجل الوفاء بالوعود المقررة في برنامج العمل التابع للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام 1994 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة. وكذا بذل جهوداً متضافرة على صعيد المجتمع برمته

حيث يجب أن يكون له دور في وقف هذه الممارسات بأن يبادر باتخاذ الإجراءات اللازمة، وأن يكون هناك توافق في المجتمعات المحلية على حماية بناتها.

حقوق الانسان والأمم المتحدة المرتبطة بالقضاء على التميز:

افرد لهذا الأمر حيزاً بارزاً في التقرير حيث رصد مجموعة من الإعلانات العالمية والاتفاقات المرتبطة بحقوق الإنسان والحقوق الإقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري أو ضد المرأة، واتفاقيات حقوق الطفل، والعمل، والهجرة، وأفراد الأسرة، وذوي الإعاقة وغيرها من الاتفاقيات. وقد أُشير الى وجود هيئة متخصصة (لجنة من الخبراء المستقلين) تتابع مدي تنفيذ هذه الاتفاقيات والمعاهدات من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وترفع تقارير دورية عن التقدم المحرز في الوفاء بالتزامات هذه الدول تجاه هذه الاتفاقات ونحوها والصعوبات التي تواجهها، وتساعد هذه اللجنة هذه الدول على الارتقاء بأدائها من اجل الوفاء بالتزامات وتعين الحكومات على فهم معاني وأحكام هذه الاتفاقيات. ولعل من المصادر الأخرى المهمة لأعراف حقوق الانسان تلك التي اجمع عليها توافق الآراء مثل برنامج العمل الخاص بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام 1994، ومنهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين عام 1995، وبالإضافة الى ذلك الأهداف الدولية للتنمية المستدامة التي تضع بجلاء حقوق المرأة والصحة الإنجابية والمساواة بين الجنسين من ضمن أهدافها.

التدابير المناسبة:

ولعل هذه الاتفاقيات تحث الدول الأعضاء على اتخاذ جميع التدابير اللازمة والمناسبة لتعديل أو الغاء القوانين والأنظمة والأعراف والممارسات القائمة التي تشكل تميزاً ضد المرأة بما في ذلك تعديل الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجال والنساء بغية الحد من التحيزات القائمة على النوع الاجتماعي. بالنسبة للجهود التي تبذل من أجل الحد من أو انهاء الممارسات الضارة ضد النساء والفتيات وتقويض المساواة بحلول عام 2030. كما يشير التقرير إلى احراز تقدم في ابطاء معدل هذه الممارسات السلبية برغم تعهد دول العالم في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام 1994 والمنعقد في القاهرة وكذا في المؤتمر الرابع العالمي الرابع للمرأة بالعمل لإنهاء هذه الممارسات.

وفي قمة نيروبي للسكان والتنمية الذي عقد نوفمبر من العام الماضي 2019 وبعد 25 عاما من مؤتمر القاهرة أكدت دول العالم وبما فيهم المنظمات الحكومية وغير الحكومية على الالتزام بإنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة ليصل إلى مؤشر (صفر). ويشير التقرير إلى العمل بوتيرة عالية في إطار «عقد العمل» الذي بداء هذا العام 2020 من أجل تحقيق هذا الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بإنهاء الممارسات الضارة بحلول 2030.

إلا أنه يتوقع أن يكون من الصعوبة بمكان من الوصول إلى مؤشر(صفر) في ظل الظروف التي يمر بها العالم بسبب تفشي جائحة كورونا ، إلا أنه في نهاية المطاف سيأتي اليوم الذي يتحقق فيه هذا الهدف لا محالة.

المـراجع

1. صندوق الامم المتحدة للسكان، Yemen – Overview.
2. الحاضري يوسف ، أثر الحصار على القطاع الصحي وماهي واجباتنا ، العام بدون.
3. وزارة الصحة العامة والسكان ، أبرز الاثار المترتبة على الحصار خلال 4 أعوام على القطاع الصحي ، 2019.
4. منظمة العمل العربية ، تقرير تداعيات محتملة لفيروس كورونا المستحدث على الدول العربية واليات المواجهة المقترحة وانعكاساتها على اسواق العمل العربية ،2020م.
5. الامم المتحدة ، اليمن فيروس كورونا المستجد (كوفي19-) لمحة انسانية حول التأهب والاستجابة، أغسطس 2020م
6. نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية العدد 47.
7. منظمة أوتشا: اليمن السيول في المحافظات الجنوبية تقرير عاجل بالمستجدات / العدد 30، 3 أبريل 2020م.
8. https://www.smc.gov.ye/archives/7320
9. https://www.unhcr.org/assets/img/unhcr-logo-AR.png
10. منظمة أوتشا اليمن، تقرير أخر المستجدات الانسانية العدد 7 يوليو 2020م
11. https://corona-v.com
12. منظمة الصحة العالمية + منظمة اليونيسف – مارس 2019 + موقع الأمم المتحدة - تقارير
13. مفهوم الشراكة: أماني قنديل 2005
14. الحركة التعاونية في اليمن - اخبار الساعة – محمد احمد عامر، -1 7 – 2014. الحركة التعاونية من حيث النشأة والتطور - وثائق المؤتمر العام الثالث للتعاونيات، تعز – أغسطس 1975.
15. الملتقي التشاوري التعاوني الأول – بيت الثقافة 31 مايو 2014.
16. تقرير حالة سكان اليمن 2019.
17. وثائق المجلس الوطني للسكان.
18. الأمم المتحدة - أهداف التنمية المستدامة.
19. قمة نيروبي 25 للسكان والتنمية – نوفمبر 2019.
20. صندوق الأمم المتحدة للسكان - تقرير حالة سكان العالم 2020.

إصـــــدار

الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان

صنعاء - أكتوبر 2020

www.npc-ts.org
طبعة 2020